تجربة التكامل المصري السوداني
بـــين النظريـــة والتطبيـــق

الفصل الثالث

تقييم تجربة التكامل المصري السوداني وتفعيلها

obeikan.com

obeikan.com

المبحث الأول

تقييم لتجربة التكامل المصري السوداني

نتناول هذه التجارب من خلال الحقب التاريخية المختلفة بداية بعهد محمد على حتى يمكن تناول تجربتين مختلفتين من الاستعمار وكانت مصر قاسماً مشتركاً بينهما هما التركي / المصري ، الإنجليزي/ المصري ثم نقارن بينهما من خلال ما تناوله بعض الباحثين وبين تجارب التكامل بعد استقلال كل من الدولتين .

ومن هنا يؤكد بعض الباحثين أن دخول محمد على للسودان عام ١٨٢١ م يعتبر بداية لجذور التكامل المصري السوداني في العصر الحديث ولعل ذلك من واقع أن بعض الدراسات نظرت لمحمد على أنه ليس أميرًا يريد توسيعاً بقدر ما كان يرى في السودان عمقه الأصلي والطبيعي أسوة بنظرة الحركة المهدية في السودان التي تعتبر أن تمددها تجاه مصر من باب الفريضة الشرعية لرقعة يسهمها أمرها بعرض الإصلاح الديني وربما السياسي، وإن كانت النظرة لمحمد على أنه قام بذلك من أجل فائدته أو فائدة الدولة المصرية للحصول على (المال – الرجال – الثروات الطبيعية) إلا أن الجميع قد شهد بأنه قام بإنجاز عدد من الأعمال الأساسية التاريخية التي أثرت في السودان عامة و في التكامل المصري السوداني بصفة خاصة منها .

- اعتبر عهده بداية لميلاد الدولة السودانية الحديثة ، وربما التأثير في بعض جوانب بناء الشخصية السودانية .

- قام بتطوير النظم السياسية والإدارية والاقتصادية حيث حكم السودان داخلياً بالنظام الفيدرالي و في ذات الوقت (الكونفدرالى) مع مصر .

وعموماً ربما أرست التجربة التكاملية التي وضعها عهد محمد على وخلفائه من بعده حتى بداية الحكم الثنائي الأسس الأساسية الأولى لأي تكامل قادم وتمثلت في : .

- ضرورة تكامل (العقل السياسي) للنظم الحاكمة في البلدان مع مراعاة احترام الخصوصية لطبيعة هذه الأنظمة وقد ظهر ذلك من خلال علاقة محمد على وحكامه في السودان .

- أهمية البسط والإشاعة والاعتراف بروح الندية ، وقد أدى العنف الذي تلازم مع الحكم التركي المصري السوداني والذي قام على الاستحواذ على موارد السودان ، إلى طحن روح الندية في العلاقات ، فقامت الندية على فروقات توازن القوى وليس على أساس تبادل وتوازن المصالح فأصيبت العلاقات ببعض التوترات والصراعات وبرزت في روح القومية السودانية على الرغم من أن أسباب الفتح توحي بوجود دورات واحتياجات لم تكن متوفرة في مصر وهى موجودة في السودان و في نفس الوقت لا يمكن الحصول عليها إلا بخبرت وإسهامات مصرية لا توجد في السودان ، الأمر الذي يؤكد حتمية التكامل مهما كانت الظروف وأن كلاً من البلدين عمق حقيقي للآخر .

- ضرورة الاعتراف والعمل على إشراك الإدارة الأهلية أو الإدارة الشعبية في تحقيق وإرساء دعائم التكامل ووضوح ذلك في التفويضات الممنوحة للأفراد وللأهالي في التجارة والزراعة وعموم العملية التنموية .

- أكدت التجربة أن كلاً البلدين يمثل عمقاً استراتيجياً للآخر .

- أكدت التجربة إمكانية إقامة سوق وادي النيل المشتركة .

١- هذا ومن خلال التحليلات المقدمة في عدد من الدراسات يمكن استخلاص عدد من الملاحظات على وضعيه التكامل في فترة الاحتلال البريطاني لمصر عام١٨٨٢ م والمتزامنة مع وجود الدولة المهدية في السودان ١٨٨٥ م – ١٨٩٨ م مع التركيز على علاقات البلدين في فترة الحكم الثنائي ١٨٩٨ م ١٩٥٦م والتي تمثلت في :

- أنه لا يمكن قيام تكامل مصري – سوداني في ظل تدخل خارجي ووجود أطماع أجنبية لأنها حتماً ضد أي وحدة أو تقارب يهدد مصالحها ، فالوجود البريطاني كطرف أساسي أدى إلى تشكيل عقل سوداني انعزالي ولا ننس مساعيه لضرب الوحدة بين مصر والسودان لحظة إعلان الاستقلال .

ربما تعتبر هذه الفترة هي التي زرعت فيها بذور التفكك للتكامل المصري السوداني حيث عملت بريطانيا على هدم الخطوات والمرتكزات التي وضعت في عهد محمد على كنواة موفقة للتكامل بين البلدين ، ومن ثم سعت بريطانيا إلى تكريس أجواء الخلافات والحساسيات فعملت على تأسيس طريقة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بطريقة مختلفة في البلدين .

- ولعل أهم ما تلا هذه الفترة هو توقيع اتفاقية مياه النيل في عهد الرئيسين عبد الناصر وعبود في عام ١٩٥٩ م وبعيداً عن الخوض في التفاصيل فقد نجحت هذه الاتفاقية في إعادة روح التكامل التي فقدت في السابق بسبب التوترات السياسية ، كما أكدت أهمية وأساسية مياه النيل كأهم رابط طبيعي لهذا التكامل .

- أما عن تجربة التكامل المركز على توقيع مناهج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي المصري فقد تطابقت حوله أغلب الرؤى التقيمية والتي تميزت بمعايشة ومعاصرة كتاب هذه الفترة فاتهمت بالموضوعية ويمكن توضيحها في الآتي :

قوة وسلامة وشمول المناهج من الناحية النظرية من حيث البنيان التنظيمي وربما يمكن اعتباره نموذجاً حول النواحي المختلفة للعلاقات السودانية المصرية ويرقى لمستوى التنظيمات الدولية كالسوق الأوربية المشتركة ، لكن جاء المناهج في جوانبه التطبيقية بعيداً جداً عن المستوى النظري واتصف بالمظهرية والشكليات والهامشية ولم ينف إلى عمق الجوانب العملية في قضايا التكامل ، فقد أنصب اهتمامه على الاجتماعات الدورية وإعداد دراسات وخطط المشروعات وتكوين السلطات وما يحد له علمياً هو إنشاء مجموعة من الشركات التكاملية في قطاع الزراعة والاتفاق على تجنب الازدواج الضريبي وبعض إجراءات تسهيل التجارة وإجراءات متعلقة بالنقل والاتصال وانتشار منطقة عرفت بالمنطقة التكاملية الغرض منها الحفاظ والتعبير عن جسر التكامل المصري السوداني واعتباره نواة يمكن البناء والإضافة عليها . أما جوانب الضعف أو فشل لمنهج فكانت لعدة عوامل أبرزها البعد السياسي وسوء الأوضاع الداخلية في الدولتين خاصة بعد توقيع مصر لمعاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل حيث فقد التكامل مقوم الدعم والتمويل المخطط له من الدول العربية ، كما فقد الدعم والسند الشعبي ومواصلة الفصل بين الإرادة السياسية والشعبية واعتماد العملية التكاملية على الأجهزة التي غلب عليها الطابع السياسي والمظهري التشريعي وقصر المشروعات التكاملية على القطاع العام دون الخاص ، كما أن الطبيعة الاقتصادية في البلدين أقيمت وبنيت على أساس من التبعية للعالم الخارجي ولذلك واجهت البلدين كثيراً من الضغوط الخارجية والإقليمية والدولية لوأد أية محاولة تكامل أو تقارب بين البلدين .

٣-هذا وتأتى اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٦ م واحدة من الحلقات التي تعبر عن البحث عن التكامل المصري السوداني ، وبغض النظر عن الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى توقيع هذه الاتفاقية إلا أنها من حيث التقييم عبرت عن طبيعة وضرورة التكامل بين البلدين ، حيث عبرت عن تكامل

أكثر الجوانب حساسية وتعقيداً وهو التكامل العسكري في البلدين ، ومثلت بذلك قمة حلقات التكامل المسكوت عنه المحاط بسياج من التحريم والحذر وعدم الاقتراب منه غير أن الاتفاقية كغيرها من الاتفاقيات اتسمت بالمحددات النظرية أكثر من الجوانب العملية حيث لم تتسم بالمرونة في جوانبها العملية للتعبير عن حقيقة الدفاع المشترك ، إذا سيطرت نبرة وإحساس الخوف من المستقبل كمهد (للسلطة في البلدين) كما كان ينظر للاتفاقية على أنها نوع من الحماية للنظم الحاكمة فيها ، هذا إضافة للضغط الخارجي الذي يرفض مثل هذه الاتفاقيات والتقاربات خاصة لدول مثل مصر والسودان .

٢- هذا وقد تلا ذلك توقيع أتفاق ميثاق التكامل المصري السوداني في الثاني عشر من أكتوبر ١٩٨٢ م ووقعه الرئيسان مبارك ونميري وقد استفاد الميثاق من تجارب التكامل السابقة ولذلك جاء أفضل من غيره من الناحية النظرية وكذلك العملية فقد ظهرت فيه دقة التشخيص والدراية بمشكلات التكامل بين البلدين وبالتالي وضع أفضل الحلول التي حققت التجربة من خلال العديد من الإنجازات التي غلب عليها الجانب الاقتصادي والثنائي مثل إلغاء الرسوم الجمركية عن غالبية السلع وقيام خمس شركات تكامل اقتصادي وقيام مناطق تكامل نموذجية بين أسوان والولاية الشمالية ومنطقة البحر الأحمر وتطبيق المشروعات الإعلامية والثقافية مثل إذاعة وادي النيل، والمنح الدراسية والدورات التعليمية التدريبية ودعم التواصل الاجتماعي حيث تم إصدار بطاقة وادي النيل التي لها العديد من المزايا .

٣- كغيره من الاتفاقات جاءت الترجمة العلمية للتصور ضعيفة جدًا مقارنة للتصور الموضوع والإمكانات المتاحة للبلدين ، ولعل الميثاق قد أصيب بأغلب أمراض الاتفاقيات السابقة في جوانبه كمشكلات البعد السياسي والعوامل الخارجية .

***

١- أما ميثاق الإخاء والتي وقعت في عهد ما يسمى بالديمقراطية الثالثة في السودان وفى عهد الرئيس مبارك في ٢١/ ٢/ ١٩٨٧ م كبديل عن ميثاق التكامل فإن يجدلها الآتي :

- أنها تجربة جاءت بعد توتر حاد في العلاقات السودانية المصرية نتيجة لمتغيرات الأحوال السياسية الداخلية في البلدين خاصة في السودان في أعقاب سقوط نظام حكم غيري في عام ١٩٨٥ م بانتفاضة شعبية وسيادة نظام ديمقراطي تكون من ائتلاف حزبي الاتحاد الديمقراطي وحزب الأمة أثارت مخاوف النظم المصري وتبادل حساسيات الماضي والحاضر فاعتبرت خطوة إيجابية لتطبيع العلاقات بين البلدين .

- يعتبر أول برنامج تكتمل تتم المصادقة عليه بإرادة شعبية في لسودان حيث أجبر بإجماع الجمعية التأسيسية وتأكيد تضامن الإراديتين السياسية والشعبية .

- أزال الميثاق الجفوة والحساسيات التاريخية بين الحكومة المصرية وحزب الأمة بعد مشاركته في إعداد الميثاق وتوقيع الصادق المهدي كرئيس للوزراء عليه من الجانب المصري الذي مثله رئيس الوزراء آنذاك دكتور / عاطف صدقي .

- وفيما يتعلق بما وجه إليه من انتقادات والتي عبر عنها كثير من الباحثين أن الميثاق جاء في إطار فلسفي ونظري اقتصر للتفصيلات البرامجية والرؤية العلمية وأنه أقرب للبيانات الصحفية ، كما أنه يوحى بضعف الصفة والقوة الإلزامية وضعف وعدم وضوح الحقوق والواجبات والالتزامات التي تؤكد الإرادة الفعلية في تحقيق التكامل ، ولم يظهر في الواقع العلمي بوادر هذا الميثاق نسبة لسقوط النظام في السودان بعد عامين من التوقيع إلى عام ١٩٨٩م وإعلانه بداية عهد جديد، كما أن الصادق المهدي ألغى اتفاقية الدفاع المشترك مما كان لها آثار سلبية على البلدين .

- ومع مجيء نظام ثورة الإنقاذ في السودان ساءت العلاقات السودانية المصرية وبرز جانب الحذر والحيطة والتحفظ خاصة من الجانب المصري الذي عاصر وعايش ثلاثة نظم سياسية سودانية قبل الإنقاذ جعلته يشعر بالقلق من عدم الاستقرار السياسي ، وتصاعد التوتر في العلاقات بنشوب النزاع الحدودي حول حلايب وشلاتين وتأزم أكثر باتهام النظام في السودان بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا ، إضافة إلى ورفض الجانب المصري من أيدلوجية النظام السوداني النشط والقائم على حركة إسلامية سودانية وكذلك اضطراب وتصاعد الأزمات الداخلية والأوضاع الإقليمية خاصة في القرى الأفريقية والبحيرات يقابل ذلك تحديات وأزمات النظام المصري الداخلية والخارجية ، هذا الوضع جعل الدولتين في نوع من التباعد والانفصال أدى إلى تجميد حتى بقايا التكامل في كأنه صورة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها ، ومرت على هذا الواقع المأزوم في العلاقات سنين عديدة حتى برزت المبادرة المصرية الليبية .

وقد مثلت المبادرة المصرية الليبية المشتركة خطوة للإفصاح عن تجاوز النظام المصري لأزمة العلاقات المصرية السودانية وتعززت هذه الخطوة بطرح اتفاق الحريات الأربعة بين مصر والسودان وهى حرية التنقل والإقامة والعمل والتملك لإعادة الروح للتكامل المصري السوداني وقد تميز هذا الاتفاق بالآتي :

- جاء الاتفاق في إطاره النظري أكثر وضوحاً من غيره الاتفاقات السابقة حيث تضمن تطبيق أربعة مبادئ تعتبر أعمدة وركائز أساسية تعبر بوضوح وصورة علمية عن تكامل فاعل وحقيقي لم ترد بهذه الكيفية الواضحة من قبل .

- إلا أن ما يؤخذ عليه حتى الآن البطء الشديد في تنفيذ مقرراته خاصة من الجانب المصر ، حيث طبق الجانب السوداني جزءًا منه خاصة فيما يتعلق بحرية التنقل ولعل ذلك يرجع لبعض المحاذير المرتبطة بالأوضاع السياسية وتطورات الأحداث الداخلية في كل من البلدين والتحولات والتكيفات الهيكلية التي تمر بها الدولتان والتي منها الآتي :

- الطبيعة الأيديولوجية النشطة لمواطن البلدين وصعود موجة الإسلام السياسي وخاصة بعد تولى نظام الإنقاذ للسلطة في السودان ، والذي أصبح ملاذاً ونطة ارتكاز للحركات الإسلامية باعتباره أحد ثمار الحركة الإسلامية العالمية في الوصول للسلطة في أفريقيا .

- ارتفاع أصوات المناداة بالتحول الديمقراطي والإصلاح أو التغيير السياسي والمفروضة والمنشودة في النظام الأحادي العالمي بقيادة أمريكا فشكل ذلك هاجساً لأنظمة البلدين .

- شيوع وكثرة الحديث عن ما يسمى بظاهرة الإرهاب ووضع السودان ضمن هذه القائمة واتهامه بإيواء وتصدير الإرهابيين والعقوبات المفروضة عليه كل ذلك جعل مصر تتعامل بحذر مع ملفات القضايا السودانية خوفاً من تأثيرها على أوضاعها الداخلية وتحسباً لردود أفعال المجتمع الدولي .

- ويبدو أن الفرصة ما زالت قائمة لتطبيق حيثيات الاتفاق على أرض الواقع ، مع الوضع في الاعتبار سرعة وكثرة تدافع التحديثات والمخاطر المحلية والإقليمية والدولية على البلدين ، ووجود عدد من القضايا المصيرية المشتركة التي تتحكم في المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي لهما لذا فإن الاتفاق يحتاج إلى الآتي :

- قوة الإرادة وعلو الهمم على المستويين الرسمي والشعبي بضرورة التكامل .

- الدقة والسرعة والشمول والموضوعية والذكاء في قراءة الأوضاع المصرية السودانية الداخلية والخارجية لنجد أن اللحظة تحتاج إلى فقه التجاوز بمعنى تجاوز حساسيات الماضي والحاضر لخلق تكامل حقيقي يتجاوز الترف الذهني والتكتيك المرحلي والإيمان واليقين بأنه ضرورة تفرضها الحقائق الموضوعية والآمال والمستقبل المشترك لشعبي البلدين ، ولنا أن نستحضر هذه

التجارب الوحدوية والتكاملية لدول وأقاليم العالم من حولنا .

٢- وفى إطار تناول المؤشرات الاقتصادية العامة لمصر والسودان فإن انمؤشرات الاقتصادية لمصر تنبئ عن الآتي :

- أن الناتج المحلى الإجمالي مع نهاية العام المالي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ قد بلغ ٣٩٣.٤ مليار جنيه مصري (الدولار الأمريكي يعادل ٥.٨٠ جنية) ساهمت القطاعات الإنتاجية فيه بنسبة ٥٠.٨ ٪ أما القطاعات الخدمية فحققت ٤٩.٢ ٪ كما بلغت نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالي بأسعار السوق ٣.١ ٪ وقد تأثر الناتج المحلى الإجمالي بشكل عام منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ويتوقع أن تشهد السنوات المقبلة تحسناً في معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي .

- متوسط دخل الفرد ، يبلغ متوسط دخل الفرد في مصر ١٢٥٠ دولارًا .

- عجز الموازنة العامة ، بلغ العجز الصافي بالموازنة العامة للدولة في السنة المالية ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ نحو ٧.٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي .

- الميزان التجاري يشهد الميزان التجاري في مصر عجزاً منذ فترة طويلة، ففي عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ بلغ العجز في الميزان التجاري ٦.٦ مليار دولار فالصادرات حققت ٨.٢ مليار دولار بينما الواردات وصلت إلى ١٤.٨ مليار دولار .

- الدين الخارجي ، بلغ الدين العام الخارجي في يونيو ٢٠٠٣ نحو ٢٨.٧ مليار دولار .

- معدل التضخم ، بلغ معدل التضخم ٣.٢ ٪ نهاية العام المالي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ بينما تقديرات نهاية العام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ تشير إلى أن معدل التضخم وصل إلى ١١.١ ٪

- كما أن المؤشرات الاقتصادية للسودان تنبئ بالآتي :

- الناتج المحلى الإجمالي ، إذ بلغ الناتج المحلى الإجمالي ٤٤.٤ مليار دينار سوداني .

(الدولار يعادل ٢٦٤ ديناراً) ويساهم قطاع الزراعة بالنصيب الأكبر إذا بلغت نسبة مساهمته ٤٥.٦ ٪ من إجمالي الناتج المحلى يليه قطاع الخدمات بنسبة ٣٠.٢ ٪ ثم البترول والتعدين بنسبة ٩.٦ ٪ ثم لصناعات التحويلية ٨.٢ ٪ .

- متوسط دخل الفرد ٣٣٠ دولارًا.

- عجز الموازنة ، بيانات الموازنة الفعلية لعام ٢٠٠٣ تشير إلى أن إجمالي الإيرادات بلغ ٧٠٣.٦ مليار دينار بينما بلغ إجمالي المصروفات ٧٣٦.٢ مليار دينار وبذلك بلغ العجز الكلى ٣٢.٦ مليار دينار .

- الميزان التجاري ، بلغ العجز في الميزان التجاري لعام ٢٠٠٣ ما قيمته ٣٣٩.٧ مليون دولار ، فالصادرات بلغت ٢.٥٤٢.٢ مليون دولار بينما بلغت الواردات ٢.٨٨١.٩ مليون دولار .

- الدين الخارجي ، يبلغ الدين العام الخارجي في السودان نحو ٢٢ مليار دولار .

- معدل التضخم ، يصل معدل التضخم حسب بيانات عام ٢٠٠٣ نحو ٧ ٪ .

- وبعد أن استعرضا المؤشرات الاقتصادية العامة لمصر والسودان ، يجدر بنا أن نعرض في عجالة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والسودان وذلك من خلال النظر إلى البيانات المنشورة عن حجم التجارة بين البلدين خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣ حيث نجد أن عام ٢٠٠٣ هو الأفضل من حيث زيادة نسبة التبادل التجاري بين البلدين إذ بلغ ١٢٨.٤ مليون دولار بزيادة قدرها ٥١.٩ ٪ عما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٠ إذا كان حجم التجارة بين البلدين ٨٤.٥ مليون دولار وطوال السنوات من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ إذ صار الميزان التجاري في صالح السودان ولم يتغير الوضع إلا في عام ٢٠٠٣ إذ صار الميزان التجاري في

صالح مصر بما يبلغ ٣٠.٨ مليون دولار .

- على الرغم من الزيادة التي شهدها عام ٢٠٠٣ في حجم التبادل التجاري بين البلدين إلا أنها أرقام هزيلة فبيانات بنك السودان تشير إلى أن الصادرات السودانية لمصر تمثل نسبة ٣ ٪ فقط من إجمالي صادرات السودان في عام ٢٠٠٢ وانخفضت إلى ١.٩ ٪ في عام ٢٠٠٣ بينما الواردات السودانية من مصر بلغت نسبتها ٢.٢ ٪ من إجمالي الواردات السودانية في عام ٢٠٠٢ وزادت إلى ٤ ٪ في عام ٢٠٠٣ أما بيانات النصف الأول من عام ٢٠٠٤ فتشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ١٥٦.٧ مليون دولار وأن الميزان التجاري حقق فائضاً لصالح مصر بما قيمته ٣٩ مليون دولار إذ بلغت الصادرات المصرية للسودان ٩٧.٩ مليون دولار مقابل ٥٨.٩ مليون دولار واردات من السودان .

٣- هذا ويلاحظ أن حظ الدولتين من تبادل سلع مهمة وذات قيمة في حجم الواردات للبلدين وفى عماد عملية التصنيع مثل العدد والآلات ووسائل النقل يكاد لا يذكر فالسودان في عام ٢٠٠٣ أستورد ما نسبته ٤٠ ٪ من حجم وارداتها من العدد والآلات ووسائل النقل ، وهى سلع تخلو منها قائمة الصادرات المصرية إليها ، وبالإطلاع على البيانات فيما يخص هيكل الواردات المصرية نجد أن السلع الوسيطة والاستثمارية تمثل ٤١ ٪ من حجم واردات مصر في العام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ وهى بالطبع سلع لا تشملها الصادرات السودانية لمصر ..

- ومن هنا يرى كثير من الباحثين أنه يجب أن تستهدف عملية التكامل بين البلدين تطوير هيكل الصادرات والواردات فيما بينهما لخلق نوع جديد من التجارة تكون القيمة المضافة فيه عالية وذات مردود على العملية التنموية وهو ما يتحقق من إنتاج المعدات والآلات والسلع الوسيطة والاستثمارية التي تعتمد فيها كل من الدولتين على الاستيراد من الخارج .

- هذا وتشمل الصادرات المصرية للسودان سلع (الأسمنت ، دقيق

مخلوط صنعه ، أرز أبيض ، سوبر فوسفات ن أدوية ، مواد غذائية) بينما تشمل الواردات المصرية من السودان سلع (القطن الخام غير المخلوط ، سمسم ، حب بطيخ ، كركدية ، جمال حية) وفى يوليو عام ٢٠٠٣ تم توقيع إطار للمبادلة والتبادل التجاري يخص تصدير اللحوم السودانية إلى مصر مقابل سداد ٥٠ ٪ من القيمة بسلع مصرية والباقي نقداً .

- ويلاحظ من النظر إلى مكونات الصادرات والواردات المصرية للسودان أن معظم واردات مصر من السودان هي مواد خام بينما نجد أن صادرات مصر إليها بها بعض السلع الصناعية مثل الأدوية والسوبر فوسفات ، كما أن السلع الغذائية قد تشمل سلعاً مرت بمراحل تصنيعية .

- يمكن تفسير حجم التبادل التجاري المحدود بين مصر والسودان بالمعوقات المتمثلة في صعوبة توفير العملات الأجنبية لتمويل الواردات السودانية ، الأمر الذي يدفع رجال الأعمال السودانيين إلى الحصول على وارداتهم بتسهيلات في السداد وعلى آجال .

- وهو ما لا يجد قبولاً لدى المصدرين المصريين ، إضافة إلى عدم استعداد المستورد السوداني لفتح اعتماد مستندي معززاً وغير قابل للإلغاء وهو ما يرفضه المصدر المصري أيضاً .

٨- وفى إطار الدراسة المتبادلة نتناول علاقة البلدين في إطار تجمع الكوميسا حيث أن هذا التجمع يضم كلا من البلدين ودولا أخرى افريقية وما يهمنا في هذه الدراسة أنة قد تم الإعلان عمن منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا في ١٣/ ١/ ٢٠٠٠بحيث يستفيد كلا البلدين مصر والسودان من هذا الاتفاق (التجمع) في إطار العملية التكاملية من أمرين:

الأول : تحرير التجارة البينية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية .

الثاني : تكوين اتحاد جمركي ثم اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء في التجمع في

مرحلة لاحقة.

هذا وقد ترتب على تطبيق اتفاق منطقة التجارة الحرة لتجمع الكوميسا من قبل مصر والسودان هو الوصول إلى اتفاق منظم للإعفاءات الجمركية بين البلدين .بحيث تستثني ٤٣ سلعة مصرية من الإعفاء الجمركي في السودان بالإضافة إلى عشرة سلع أخرى تتمتع بتخفيض جمركي نسبته ٣٠٪ في حين تخضع خمسة سلع سودانية للرسوم الجمركية عند توريدها لمصر ،وفى هذا الإطار شكلت لجنة من البلدين تجتمع كل ستة أشهر للنظر في قائمة الإعفاءات الجمركية للسلع محل التبادل بين البلدين.

-هذا بالإضافة إلى أن كل من مصر والسودان من الدول التي تسعي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بسبب الفجوة الموجودة ما بين المدخرات المحلية ومتطلبات الاتفاق على الاستثمارات،والسبب كما هو معروف في وجود هذه الفجوة هو ضعف متوسط دخل الفرد في البلدين وإن كان في مصر أحسن حالا عنه في السودان ففي مصر يبلغ ١٢٥٠ دولارا بينما في السودان يبلغ ٣٣٠ دولارا.

-وتبلغ الاستثمارات السودانية في مصر ١٠٦ ملايين جنية موزعة على ٤٤ شركة استثمار داخلي بلغت تكاليفها الاستثمارية ١.٠٥ مليار جنية مصري ،كما توجد استثمارات أخري في أربع شركات بالمناطق الحرة بحجم واحد مليون دولار ،وتبلغ تكاليفها الاستثمارية ٥.٣ مليون دولار ، بينما تظهر بيانات وزارة الاستثمار السودانية أن حجم الاستثمارات المصرية في السودان في عام ٢٠٠٣ نحو ٥٤ مليون دولار وذلك من واقع المعلومات المقدمة من دراسات الجدوى للمشروعات المقدمة .

-وتظهر البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية إلى كل من مصر والسودان خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلي ٢٠٠٣م أن الوضع في

السودان يشهد تحسنا مستمرا،فبعد أن كان ٣٩٢ مليونا في عام ٢٠٠٠ أصبح ١.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ بينما كان نصيب مصر من الاستثمارات الأجنبية الإجمالية المباشرة في عام ٢٠٠٠ نحو ١.٢ مليار دولار ،وانخفض إلي ٢٣٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ ويرجع هذا التحسن في وضع السودان إلي ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول ،وثمة ملاحظة مشتركة وهي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأتى في قطاع البترول بالدرجة الأولي في كلا البلدين ،ومن هنا فالعائد المنتظر من تواجد هذه الاستثمارات مهما ارتفعت قيمتها ضعيف لأن الاستثمار في هذا القطاع يتسم بأنة استثمار كثيف رأس المال ولا يوفر فرص عمل بحجم كبير ،فضلا عن أن القيمة المضافة العائدة منه للبلد المستثمر فيه عادة ما تكون ضعيفة ،وفي حالتي مصر والسودان فإن الجزء الأكبر من حصتهما في استخراج البترول يتم تصديرها في شكل مادة.

٩-وأخيرا فإنه يمكن القول أن التجارب الماضية للتكامل المصري السوداني قد مرت بعدة محاولات كان أولها اتفاق أغسطس عام ١٩٦٩م وأنشئت بموجبة هيئه دائمة تسمي مجلس التنسيق الاقتصادي غير أن هذا الاتفاق لم يفعل على أرض الواقع ، وفي عام ١٩٧١م شاركت ليبيا كلا من مصر والسودان في إقامة اتحاد الجمهوريات العربية ولكن فكرة إقامة الاتحاد ثم التخلي عنها إلا أنها تمخضت عن ميلاد مجموعة من المشروعات المشتركة ثم تلا ذلك تجارب بين كل من مصر والسودان هي محل التقويم على الوجه التالي:

أ- مناهج العمل السياسي والتكامل بين مصر والسودان :

تم الاتفاق على منهاج العمل السياسي والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان في فبراير ١٩٧٤ واستمر حتى عام ١٩٨٢ وأنشئ بموجبه العديد من اللجان والأجهزة المعنية بمختلف جوانب التكامل سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية ، وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي تم الاتفاق على عدد من المشروعات في مجالات الري والنقل والزراعة بلغت قيمتها نحو ٢.٩ مليار

دولار علي أن تنفذ نسبة الثلث خلال الخطة الخماسية ١٩٧٨-١٩٨٢.

- وقد تمت هذه التجربة بوجود منطقة تكاملية بين محافظة أسوان في مصر والمديرية الشمالية في السودان ، وقد سمح في هذه المنطقة بممارسة جميع الأنشطة وحرية الانتقال للمنتجات والأفراد ،وسمح لأفراد الشعبين المصري والسوداني بالانتقال بموجب الهوية الشخصية .

إلا أن المحصلة النهائية لهذه التجربة أنها واجهت مشكلة متطلبات التمويل لهذه المشروعات في ظل محدودية معدلات الادخار في البلدين ، كما لم تنجح التجربة في استقطاب رؤوس أموال أجنبية سواء من البلدان العربية أو المؤسسات الدولية وأيضا غياب الدور الواضح للقطاع الخاص.

ب- ميثاق التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان الديمقراطية من١٩٨٢حتى ١٩٨٥:

- بعد فشل التجربة الأولى بين البلدين تم التوصل إلي صيغة جديدة من خلال الميثاق الذي تم التوقيع عليه من قبل البلدين في أكتوبر ١٩٨٢ موتم تحديد فترة عشرة سنوات لتحقيق أهداف البلدين من التكامل الاقتصادي ،وقد حدد الميثاق ثلاثة أجهزة رئيسية تتولي شؤون التكامل هي المجلس الأعلى للتكامل وتتبعه أمانة عامة وبرلمان وادي النيل وصندوق التكامل ،كما اعتمد الميثاق ثلاثة مبادئ أساسية هي التدرج والواقعية والعدالة ،تحكم أسلوب التحرك والعمل نحو بلوغ الوحدة الاقتصادية الكاملة وقد آلت إلى صندوق التكامل مجموعة من الشركات المشتركة التي أنشئت من قبل مصر والسودان .

وفي الباب الأول من الميثاق المعني بتحديد الأهداف والمبادئ جاء في البند رابعا من مادته الأولى في المجال الاقتصادي والمالي يستهدف التكامل بين البلدين في المجال الاقتصادي والمالي إقامة وحدة اقتصادية كاملة تضمن التقدم والرخاء لكل منهما ولمواطنيها وتقوم علي إستراتيجية يتم تنفيذها تدريجيا ووفقا لجدول

زمني.

إلا أن عام ١٩٨٥م شهد انقلابا ضد حكم النميري أوقف تجربة التكامل وإن تم الاتفاق على استمرار العمل بالمشروعات المشتركة القائمة.

وكانت هذه التجربة محل مآخذ متعددة منها:.

- تميزت التجربة بأخذها بمفهوم التكامل الشامل وسعيها لوجود خطة مشتركة لتحقيق مشروعات تعمل علي الربط بين القطرين وخدمة قضايا التنمية إلا إن إخفاق التنمية في البلدين بسبب المشكلات الاقتصادية المزمنة ،وإعسار السودان في هذا الوقت حالت دون نجاح هذه التجربة التكاملية لمصر والسودان.

- إن التجربة لم تراعي الواقعية في طرحها وهو ما اتضح في العجز في جانب التمويل للمشروعات المطروحة مما جعلها تفشل في تحقيق ما عقد عليها من آمال .

- الإطار التنظيمي الفضفاض والذي لا تتناسب تكلفته مع العائد منة.

- إن الأداء في هذه التجربة كان يتسم بالأداء السياسي والإعلامي والأمني أكثر منة اقتصاديا .

- لم تكن القوانين الخاصة بالتملك في الجانب السوداني تناسب القطاع الخاص إذ أنها كانت قائمة على حق الانتفاع والحكر دون التملك مما يحد من رغبات إقبال القطاع الخاص.

المبحث الثاني

تفعيل تجربة التكامل المصري السوداني

في إطار التكامل المصري السوداني فإن هناك بعض الملاحظات ينبغي وضعها في الاعتبار سياسياً وهى كالآتي :

١ – إنه لا ينبغي الاكتفاء بالحديث عن حقائق التاريخ . والجغرافيا والأصل السلالي والانتماء القومي وغير ذلك وإنما يجب الأخذ في الاعتبار حساب مصالح كل دولة على حدا وكذلك مصالح الدولتين معاً وأيضاً دول المنظمة .

٢ – إن العلاقات بين الدولتين تتفقان من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية وهذه العلاقات تتم على المستوى الثنائي وعلى المستوى متعدد الأطراف في إطار حوض نهر النيل بالمعنى الجغرافي ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

أ – إنه على مستوى العلاقات الرسمية الحكومية فإن تلك العلاقات تتم بين المؤسسات الرئاسية والتشريعية والتنفيذية القائمة في كل من البلدين في داخل هذه العلاقات الرسمية فإن هناك نمواً وتبادلاً بين مؤسستين لهما وضع خاص وتأثير متنوع الدرجات في داخل كل من الحكومتين ويقصد بها المؤسستين العسكريتين .

ب – أنه على مستوى العلاقات غير الرسمية وغير الحكومية فإن تلك العلاقات تقوم وتتفاعل بين قطاعات ذات تأثير في كل من البلدين مثل الطرق والجماعات الصوفية والحركات الدينية الإسلامية والمسيحية والقبائل في الصحراء المصرية الشرقية ومنطقة شرق السودان والنوبيون في منطقتي النوبة المصرية والنوبة السودانية والقرابات والنسب والزواج والأحزاب السياسية والمهنيون والمثقفون والاتحادات والنقابات...الخ

جـ – أنه على مستوى العلاقات متعددة الأطراف فانه إلى جانب العلاقات الناجمة عن الاشتراك في حوض نهر النيل، فإن هناك العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية التي تتلاقى فيها أوجه التنسيق والتعاون فيما بين البلدين سواء كان أو على مستوى التنظيم الإقليمي العربي ممثلاً في جامعة الدول العربية أو على مستوى التنظيم القاري الإقليمي ممثلاً في الاتحاد الإفريقي ومن كل منظمة الوحدة الأفريقية أو على مستوى التنظيمات الفرعية مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي وتجمع دول الساحل والصحراء وغيرها .

٣ – إن كل من الدولتين على قناعة تامة بأن كل منهما له دور مؤثر رائد سواء على المستوى العربي أو الإفريقي أو الدولي وأن كل منها يطمع إلى تنمية وتعظيم هذا الدور في الحاضر والمستقبل .

٤ – إن موضوع تنمية العلاقات المتبادلة بين الدولتين والاتفاق على أسس سليمة لقيامها وتطويرها هو موضوع الفرص الضائعة في فترة تزيد عن النصف قرن من الزمان وتحديداً منذ عام ١٩٦٤ حتى الوقت الحالي .

هذا وفى الوقت الذي تمثل فيه العلاقات السودانية المصرية أحد أهم أركان السياسة الخارجية السودانية إلا أن هذه العلاقات ظلت تشهد مع مطلع التسعينات من القرن الفائت الكثير من الاضطرابات والتدهور وقد تمثل ذلك في عدداً من القضايا لعل أهمها مشكلة مثلث حلايب والمشكلات الأمنية حتى لقد

أشيع أن السودان قد وفرت ملاذاً آمناً ومعسكرات لتدريب أعضاء الجماعات الإسلامية الفارين من مصر وقد تفاقمت هذه الأزمة أثر محاولة اغتيال الرئيس مبارك عند وصوله إلى أديس أبابا لحضور القمة الإفريقية عام ١٩٩٥ م والتي ثبت تورط السودان فيها مما دفع مجلس الأمن إلى فرض العقوبات على السودان وتمت الاتهامات المتبادلة بين الدولتين في إيواء المعارضة لدى كل منهما بالإضافة إلى مشكلة الإنشاءات المصرية المصادرة في السودان .

- وعلى الرغم من عدم توافر الثقة بين الجانبين المصري والسوداني إلا أنه يبدو أن الدولتين أدركتا أنه لا مناص من السعي لتجاوز الخلافات بينهما وربما كانت الظروف الدولية والإقليمية المحيط بها سببا هاما في سعيها نحو تحقيق نوع من التفاهم حيث سعت مصر بصفة خاصة إلى القيام بدور مؤثر في العديد من القضايا لعل أهمها الآتى :

- سعى مصر لتحقيق اقتناع قوى لدى المعارضة السودانية الشمالية بموقف مصر من تقرير المصير

- سعى مصر لتحقيق اقتناع لدى المعارضة السودانية الجنوبية بأسباب موقف مصر من تقرير المصير وعزمها تحقيق التفاهم المؤدى إلى إزالة المسببات التي دعت أبناء الجنوب للمطالبة بهذا الحق .

- دعوة مصر للرئيس البشير والقيادات السودانية المؤيدة له لتأكيد الخطوات الرامية إلى إقامة نظام فيدرالي حقيقي ولإيجاد أوضاع دستورية تؤكد المساواة الكاملة على أساس المواطنة والمساواة الكاملة بين كل الثقافات والعقائد .

- الاتفاق مع الولايات المتحدة ودول الإيجاد بصورة شاملة على إزالة مسببات فكرة تقرير المصير وقيام هذه الدول بالاتفاق مع القوى السودانية الجنوبية على ذلك وعلى الالتزام بمقتضى ذلك في مؤتمر الحوار الوطني .

ومن ثم فإن المبادرة المصرية الليبية جاءت للتأكيد على التوجيهات السابقة

واستندت على الركائز التالية :

- وقف فوري للعمليات العسكرية وجميع الحملات الإعلامية بين البلدين.

- تشكيل لجنة تحضيرية من كل الفرقاء للإعداد للحوار بين كل من الحكومة والمعارضة وتقوم بتحديد تاريخ ومكان الانعقاد وجدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني على أن يتم ذلك بهدف الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية .

ومن ثم يتبين مما سبق أن موقف المصري والمبادرة المصرية الليبية إنما تهدف إلى البحث عن حل شامل للمشكلة السودانية ككل وليس جنوب السودان فحسب ، في إطار الحفاظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية بمشاركة جميع الفرقاء في مؤتمر تتم فيه صياغة مستقبل الدولة السودانية رضائيا ، وبشكل يحافظ على ثنائية الهوية السودانية العربية الأفريقية ويضمن اقتساما عادلاً للسلطة والثروة بين مختلف جماعات وأقاليم السودان وقد قامت الحكومة السودانية باتخاذ بعض الإجراءات الخاصة ببناء الثقة كوقف الحملات الإعلامية والموافقة المبدئية على تجميد بعض مواد الدستور التي تعوق الحريات العامة وإعادة الممتلكات المصادرة للمعارضة ، وفى المقابل فإن هيئة قيادة التجمع الوطني المعارضة في اجتماعها بالقاهرة في أكتوبر ١٩٩٩ م ورغم تأييدها للمبادرة باعتبارها شاملة الأبعاد والأطراف إلا أن الراحل (جون جارنج) قد أبدى تحفظه عليها وتمسك بمبادرة الإيجاد .

- ومن ثم يخلص بعض الباحثين ومنهم الدكتور / جمال السيد ضلع / رئيس قسم العلوم السياسية– معهد البحوث الأفريقية / جامعة القاهرة إلى أن هناك العديد من نقاط الضعف والتي تؤثر بالسلب على العلاقات المصرية السودانية ومنها : .

١ – أن الرؤية المصرية للتعاون المصري – السوداني تتسم بخاصية نصبت معها أغلب سياسات وممارسات داخلية وخارجية على الجانبين تتسم بأعلى درجة من التطابق ولم تدرك مصر أن التعاون لا يعنى التبعية وأن السودان المستقل في

قراراته وسياساته وممارساته يمكن أن يبنى علاقات تعاون مع مصر أكثر إيجابية ، لأنها ستكون عندئذ أكثر شفافية ، وستكون كذلك أكثر خلواً من التناقضات والحساسيات المفرطة التي كثيراً ما دمرت العلاقة بين البلدين .

٢- أن القوى السودانية الاتحادية تأخذ على مصر أنها لم تهتم بالقدر الكافي بالقوى الوطنية الديمقراطية في السودان ولم تنسق معها بشكل فيه ندية وحرص على مصلحة الطرفين وأن موقف مصر هذا هو الذي باعد بين مصر والأحزاب الاتحادية السودانية وجعل حركتها تبتعد عن مبدأ الوحدة لتبين مبدأ الاتحاد ثم في خطوة أخيرة تختار الاستقلال التام(*) .

٣- إن آراء القوى السودانية تجتمع على أن السياسة المصرية درجت على التدخل في الشئون الداخلية السودانية لاستقطاب الجيش السوداني أثناء حكم حزب الأمة عام ١٩٥٨ م وقبل استيلاء الفريق إبراهيم عبود على السلطة ، كما شهدت على ذلك السياسة المصرية لثورة يوليو قبل استقلال السودان وخصوصاً في الفترة بين عامي ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٦م حيث كانت تتدخل لتدفع قوى سياسية على حساب قوى سياسية أخرى لتشوه بذلك التجربة الديمقراطية الوليدة في السودان .

٤- أن أهم اتفاقيات التعاون بين مصر والسودان قد أبرمت في عهد النظم العسكرية غير الشرعية في السودان قد أبرمت في عهد النظم العسكرية في السودان مثل اتفاقية المياه عام ١٩٥٩ م ومناهج العمل للتكامل المصري السوداني عام ١٩٧٤ م ومعاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٧٦ م وهو الأمر الذي ظل ينظر معه الرأي العام السوداني بكل اتجاهاته السياسية ويدعو دوماً إلى طلب إلغائها أو تجميدها أو مراجعتها .

٥- إن التجربة الثقافية المصرية في السودان شابتها بعض السلبيات الخطيرة

(*) انظر : جمال محمد السيد ضلع بحث عن مستقبل التكامل المصري السوداني على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية مقدم إلى المؤتمر الدولي عن مستقبل التكامل المصري – السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة ، معهد البحوث الأفريقية بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني ٢٩ ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩ م.

التي دفعت القوى السياسية السودانية بمختلف مشاربها إلى الدعوة إلى مراجعتها ، ووصل الأمر إلى أبعد من ذلك حيث تم تصنيفها ولم يبق لمصر أي وجود علمي ولا ثقافي مؤثر في السودان ولعل أحد كل ظل السلبيات المؤثرة في هذا الشأن كانت تتمثل في أن التبادل الثقافي والعلمي المصري – السوداني ظل يتسم بالعطاء الأحادي الجانب بمعنى أن ما كان يحدث هو أن مصر لم تكن تتبادل مع السودان العلاقات الثقافية ولكنها كانت تصدر إليها التجربة العلمية والثقافية المصرية ، وهذا الأمر كان مرفوضاً في السودان على المستويين الرسمي والشعبي ، وهو ما يفرغ العلاقة بين الدولتين في هذا المجال من مضمونها وجوهرها المتمثل في الفدية المطلوبة لإقامة علاقات متوازنة بين دولتين شقيقتين .

٦- إن السياسة والإدارة المصرية لم تستفد من الخبرة الطويلة التي خاضتها في السودان ، فرغم الروابط الشعبية العديدة بين الشعبين ، فإن الحكومات المصرية المتتالية لم تهتم بدراسة الشخصية السودانية والتركيبة الاجتماعية والسيكولوجية للشعب السوداني ، ومن هنا كانت الأخطاء الجسيمة في سياستها تجاه السودان ، ومن أجل إعادة التدعيم للعلاقات المصرية – السودانية ،فإن هذا الأمر يتطلب ضرورة النظر في معالجة هذه المشكلات الآتية :

أ – مشكلة المياه ، فعلى الرغم من أن اتفاقية مياه النيل الموقعة بين البلدين عام ١٩٥٩ م قد حسمت تلك المشكلة من قبل إلا أن المطالبة بإعادة النظر فيها ومراجعتها وتكرار المطالبة بذلك من جانب بعض القوى السياسية السودانية بادعاء أنها مجحفة بالجانب السوداني وبرغم أنها أبرمت في العهد العسكري الأول الذي لا يمثل في ذلك الحين حكومة شرعية للبلاد على حد زعمهم ، ونظراً لأن استغناء مصر عن جزء من حصتها الحالية (٥.٥) مليار متر مكتب هو مسألة مصيرية بالغة التعقيد وبالتالي فإن التعاون لزيادة كمية المياه والاستخدام الأفضل والترشيد لها يعد البديل الواقعي المتاح والمناسب لكلا الطرفين ولعله يكون من الأفضل أن يشمل هذا التعاون جميع الدول والأطراف في حوض نهر النيل .

ب – مشكلة الحدود ، إن بقاء مشكلة الحدود بدون تسوية نهائية سيظل مصدراً للخلافات أو وسيلة لتصعيد بعض المشكلات الأخرى ، وإذا كانت تلك المشكلة قد أسندت إلى لجان ثنائية مشتركة وعديدة من قبل لتسويتها ولم تفلح حتى في مجرد الاجتماع في كثير من الأحيان وإن اجتمعت لا تفعل شيئاً ، لذا فمن المتصور أن يتم عرض هذا الموضوع على التحكيم الدولي أو أن يتم التوقيع على اتفاقية رضائية جديدة بين الطرفين تلبى بعض مطالب كل طرف .

ج– مشكلة الممتلكات المصرية في السودان ، وهذه المشكلة ينبغي التعامل معها على ضوء العلاقات التاريخية والحضارية والأزلية التي ظلت راسخة وقوية رغم تعرضها للعديد من الأزمات الشديدة ، ولا شك أن حرص الطرفين على ضرورة إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلة مثل الإقرار بتلك الحقوق أو دفع التعويضات المناسبة عنها لمصر يمثل تجسيداً وتدعيماً لتلك العلاقات ومحاولة جادة للسيطرة وللتغلب على المشكلات التي يمكن أن تترك أثاراً سيئة وسلبية على تلك العلاقات في الحاضر والمستقبل .

ب : وفى إطار التكامل المصري – السوداني ينبغي دراسة عدة تطورات ومقترحات لتنمية العلاقات المصرية السودانية وذلك على الوجه التالي :

إن العلاقات المصرية السودانية تمر بمرحلة بالغة الصعوبة وتتطلب المزيد من الاهتمام والمتابعة وتبنى السياسات واتخاذ القرارات وانتهاج الممارسات التي تكون من شأنها الحفاظ إن لم يكن تعظيم مصالح الدولة المصرية العليا في هذه المنطقة الهامة من مناطق الأمن القومي المصري ، وفى هذا الشأن فإن المقترحات التي تبدو مناسبة للتعامل مع الشأن السوداني ومع النظام الحاكم في السودان ومع القوى السياسية الداخلية والخارجية يمكن أن تكون وفقاً للتصورات الآتية :

أ – تصورات مقترحة لتنمية العلاقات المصرية السودانية :

في طار الحرص المتبادل على استقرار واستمرار العلاقات المشتركة بين

البلدين حيث التقى رئيسا البلدين في القاهرة في ٢١ يناير ٢٠٠٤ حيث بحثا العديد من الموضوعات التي تهم البلدين وكان في مقدمتها عملية السلام والاستقرار في السودان ، وما تم توقيعه من اتفاقيات في هذا الشأن ودور مصر فيها وعملية التكامل بين البلدين ، ومجمل الأوضاع العربية والمشكلات الأخرى مثل قضية فلسطين والعراق وأزمة دارفور والصومال وغيرهما ، وقد تم الاتفاق خلال القمة على عدد من الموضوعات وفى مقدمتها استكمال أجهزة التكامل بين الدولتين من خلال إنشاء أمانة متفرعة لمشروعات التكامل ومتابعتها على أن يتم تسميتها وتشكيلها في أقرب وقت ممكن إلى جانب منافسة توقيع اتفاقية مهمة للغاية خاصة بالحريات الأربع بين البلدين والتي تشمل حرية التنقل وحرية الإقامة وحرية العمل وحرية السلام ، ومن شأن تلك الاتفاقية إذا تم تطبيقها أن تفتح الباب أمام تكامل وتمازج الشعبين المصري والسوداني، ومن ثم فإن تفعيل العلاقات المصرية السودانية يتطلب ما يأتي : .

١ – استمرار توافر وتعزيز الإدارة السياسية لدى البلدين مصر والسودان من أجل إعطاء قوة دفع كبيرة لتلك العلاقات وتعظيمها وإعلاء المصالح للبلدين وتغليبها على ما عداها .

٢ – الاستمرار في تقديم شتى أنواع الدعم السياسي والدبلوماسي في جميع المحافل الدولية للحيلولة دون المساس بأمن ووحدة واستقلال وسيادة السودان وكذلك تقديم العون الاقتصادي والعسكري ؛ اللازم لدعم الدولة السودانية ووفقاً للإمكانيات المتاحة .

ونذكر في هذا الصدد وقفة مصر بحزم إلى جانب السودان في مواجهة التدخلات الغربية وافتراءاتها بخصوص إقليم دارفور وأيضاً مبادرة مصر بإقامة الجسر الجوى لتقديم المعونات والامتدادات للحكومة السودانية لمساعدتها على تحسين الظروف المعيشية لسكان الإقليم السوداني الغربي (إقليم دارفور) ومن أجل مساعدة الحكومة السودانية على الالتزام بقرار مجلس الأمن الصادر في هذا الشأن

٣ – إن العلاقات المصرية السودانية المستقبلية على مستوى المدى المتوسط

بحاجة إلى تعزيز على المستويين السياسي والاقتصادي ، فعلى المستوى السياسي فإن مصر مطالبة ببذل المزيد من الاهتمام والمتابعة المستمرة والجادة للتطورات المرتبطة بالاتفاقيات الموقعة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والمترتبة عليها وطوال فترة الأعوام الستة على توقيعها ، ينبغي أن تكون هناك إستراتيجية موضوعة للتعامل مع هذا الأمر وإدارته كأزمة وفى ظل التعامل مع العديد من السيناريوهات المتوقعة والمحتملة ، وعلى المستوى الاقتصادي ، فمن الضروري تعزيز الجهود المبذولة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري وتعزيز مشروعات البنية الأساسية التي تخدم عملية التكامل الاقتصادي بين البلدين وخصوصاً مشروعات الطرق والنقل والاتصالات واستصلاح الأراضي والزراعة والتصدير وغيرها .

٤- إن العلاقات المصرية السودانية المستقبلية على المدى البعيد بحاجة على المستوى السياسي إلى استمرار التنسيق والمتابعة المشتركة وعلى أعلى المستويات في الدولتين للتعامل مع التهديدات التي تعترض سبل العلاقات بين البلدين واستمرار قوة الدفع بما يعود بالنفع المتبادل بين الدولتين سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو في إطار العمل القاري أو الجماعي الدولي ، وكذلك على المستوى الاقتصادي في إطار إستراتيجية اقتصادية جديدة تأخذ في الحسبان نظام الحكم السوداني الجديد في ظل التواجد الجنوبي ضمن هذا النظام وهو يتطلب نوعاً من الحرص في التفاعل والتعامل الإيجابي معه ، وأيضاً على المستوى الاجتماعي في إطار بناء أشكال من التعاون المشترك بين منظمات المجتمع المدني المصري والسوداني وذلك من أجل دعم التوجهات والسياسات والممارسات الحكومية الراقية إلى تفعيل علاقات التعاون المشترك من ناحية ومن ناحية أخرى.من أجل إيجاد تطلعات وفرص ومصالح جديدة يمكن أن تساهم فيها وبفعالية القوى الشعبية وبدعم من منظمات المجتمع المدني على اعتبار أن هذا يمكن أن يكون مدخلاً مناسباً لتطوير وتمكين العلاقات الثنائية بين البلدين .

*تفعيل مسيرة التكامل السوداني المصري : . وفى إطار تقييم مسيرة التكامل

المصري السوداني نتعرض لوجهة نظر بعض الباحثين السودانيين ومنهم بروفيسور الأمين رفع الله قسم السيد رئيس لجنة الشئون الزراعية بالمجلس الوطني السوداني في بحث تقدم به إلى المؤتمر الدولي عن مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة والذي عقد بمعهد البحوث الأفريقية بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني الذي عقد بالقاهرة بمعهد البحوث الأفريقية خلال الفترة من ٢٩ ، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ .

- إذ يؤكد الباحث أن العلاقات السودانية المصرية تحددها عوامل الجغرافيا والتاريخ وتربط بين شعبيها روابط وقواعد مشتركة تدفع بالعلاقات لمزيد من التطور والوحدة والاندماج والتنسيق في المحاور المختلفة في المحيط العربي والإقليمي والدولي بما يحقق التوازن الاستراتيجي في علاقات البلدين ، انطلاقا من الإيمان الراسخ بمسيرة التكامل بين السودان ومصر ودفعاً بها إلى غاياتها المرجوة في كل المجالات وتأسيساً لمستقبل المصير المشترك لشعبي وادي النيل وتحقيقاً لمطلعاتها في الأمن والاستقرار والرفاهية وإنقاذا لتوجيهات قيادتي البلدين الداعية إلى الانطلاق بالتكامل إلى أفاق الشراكة الإستراتيجية المنتجة ، إذ قررت اللجنة العليا السودانية المصرية المشتركة في دورة انعقادها الثالثة بالخرطوم ١٩ – ٢٠ يوليو ٢٠٠٣ بلورة إستراتيجية عشرية للتكامل وتكليف مجموعة من العلماء والخبراء لصياغة مشروع هذه الإستراتيجية .

- واهتمت اللجنة بقيام قطاعات مباشرة لتنفيذ التعاون في المجالات الاقتصادية والزراعية للأمن الغذائي والبنى التحتية والثقافية والتعليمية والقنصلية ، وعقد اللجنة العليا منذ تكوينها ثلاث دورات بالتناوب بين القاهرة والخرطوم ووقعت على أربع وخمسين وثيقة كأطراف قانونية تشمل المحاور والتخصصات المختلفة ، وانصب تركيز اللجنة على معالجة القضايا الاقتصادية والعمل على زيادة التبادل التجاري بالتركيز على إزالة العقبات أمام صادرات السودان .

هذا وقد تم الترتيب لقيام صندوق التكامل ليخدم أهداف دراسة الجدوى وأن تنشأ

لجنة لاستقطاب التمويل الخارجي من المؤسسات الإقليمية والدولية خارج حصة الدولتين المخصصة لهما وشكلت لجنة من المعارف في البلدين ومن الخبراء الاختصاصيين وزاولت أعمالها في الترويج لمشروعات تكامل الأمن الغذائي والبني التحتية للبلدين ، وتقوم لجنة أخرى بوضع إستراتيجية على مدى عشر سنوات .

- أما عن البني التحتية والربط المباشر فقد تم الاتفاق على ربط طريق السويس – بور سودان وهو مكتمل داخل مصر أما داخل السودان فيحتاج إلى ٢٨٠ كيلو متر من حلايب حتى بور سودان وتم تقسيمه إلى مرحلتين ١٤٠ كيلو متر لكل مرحلة منها ١٤٠ كيلو متر هدية من مصر ، الطريق الثاني هو طريق النيل الغربي يربط وادي حلفا بأسوان وقد تكلفت شركة الإنشاءات المصرية بالدراسة الفنية ، كذلك تجرى الترتيبات بين السكك الحديدية في البلدين ، وتشهد هيئة النقل النهري المشتركة هيكلة واضحة بإدخال القطاع الخاص فيها تحت سيادة البلدين في الترخيص للربط في هذا المجال .

- وفى مجال الأمن الغذائي فقد تم ربط وزارتي الزراعة في مصر والسودان وأيضاً هيئتي البحوث في البلدين ، ويتم إجراء تجارب عملية في الذرة الصفراء ذات النوعية المتقدمة في مصر وكذلك في مجال الأرز بإدخال عينات جديدة من مصر وأيضاً القمح وتقاوي بنجر السكر الذي أثبت نجاحاً في الشمالية ونهر النيل والجزيرة وإضافة إلى القطاع البستاني ودعم الإرشاد الزراعي وتحضير الزراعة المشتركة للأمن الغذائي في النيل الأبيض ونهر النيل والشمالية .

- وفى مجال الكهرباء وهى إحدى مجالات البنية الأساسية وتم الاتفاق بربط السودان بالشبكة العربية عبر مصر ، كما تم الاتفاق على التعاون في مجالات الطاقة بتدريب الكوادر السودانية في مجال الطاقة ومشتقاتها ، والميزان التجاري الحالي متواضع جداً حوالي ١١٠ مليون دولار وهناك مساعي للتواصل البرى وتقوية القطاع الخاص في الدولتين وإزالة العقبات المتمثلة في التمويل والتسجيل والرسوم التي تفرض .

- وفى المجالات الأمنية هنالك تدريب على مستوى القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى وكذلك المركز الإعلامي المتقدم في القاهرة الذي يستقبل العاملين في التلفزيون والإذاعة والمسرح في دورات تدريبية ، وفى المجال الصحي تساهم مصر في مكافحة مرض الملاريا وتقديم تسهيلات في مجالات التدريب الصحي والعلاج وأن تؤول أعباء الجماعة للاتحاد مع الإبقاء على وضعها ككيان اقتصادي يرعى النشاط الاقتصادي ويكون بمثابة الآلية أو المظلة الاقتصادية للمجتمعات والمنظمات شبه الإقليمية لأفريقية ذات الطابع الاقتصادي في أفريقيا .

٣- وكانت للهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) دوراً فمع تنامي واستفحال الأزمة السودانية ودخولها منعطفات خطيرة وخاصة المطالب الانفعالية في بعض أقاليم السودان كجنوب السودان ، وفى ظل تعاظم العمليات المسلحة سواء من جانب القوات الحكومية السودانية أو من جانب قوى التمرد والمعارضة المسلحة في أنحاء شتى من البلاد والصراع المسلح بالقوة المسلحة والتحرك باتجاه خوض حرب مقدسة يتم فيها تعويض الجيش عن قلة إمكانياته بقوات شعبية مزودة بقوة معنوية دافعة مستمدة من شعارات دينية حماسية ، وهكذا بلغت القوة ذروتها في الصراع المسلح ، ولكن سرعان ما أخذت في التراجع سواء من جانب الحكومة أو من جانب التمرد والمعارضة المسلحة وخصوصاً الحركة الشعبية لتحرير لسودان ، في ظل تعاظم الخسائر البشرية والمالية التي خلفها القتال من ناحية بالإضافة القومية التي مورست على الحكومة السودانية من أجل إحداث تسوية سلمية للمشكلة .

عمقت دول الإيجاد من التدخل الدولي في الشأن السوداني خاصة بعد توسيع شركاء الإيجاد لها وتقديم الدعم لها بما ساعدها على احتكار التدخل في الأزمة السودانية ، وقد تطور هذا الدور بصورة أكثر بعد أن ساءت علاقات السودان بكل من إريتريا وأثيوبيا وأوغندا وكان قبول السودان لوساطة الإيجاد يستند أساساً إلى التوازن القائم داخل الإيجاد ، حيث كانت أثيوبيا وإريتريا متحالفتين مع السودان بينما كانت كينيا وأوغندا تدعمان التمرد ، وكان من شأن استمرار هذا التوازن أن

يحصر نفوذ وفاعلية وساطة دول الإيجاد في الإطار المقبول للحكومة ، لكن توتر علاقات السودان مع جيرانها غير هذه المعادلة ، حيث توحدت المنظمة على خطة تتجه نحو فرص حل أقرب لي مطالب حركة التمرد بزعامة (جار نج) منه إلى مطالب الحكومة ، وفى نفس الوقت حصلت على دعم أمريكي ودولي لزيادة الضغط العسكري والسياسة على الخرطوم ، حيث بادرت أثيوبيا في عام ١٩٩٥ م بمطالبة مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان بحجة عدم تسليم السودان المشتبه فيهم في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسنى مبارك في أديس أبابا في يونيه ١٩٩٥ وقد دعمت مصر هذا التوجه الإثيوبى في أول الأمر ، لكنها تحفظت على مطلب فرض حظر على بيع الأسلحة للسودان لأن ذلك كان يعنى عملياً فصل الجنوب ، وكان هذا مصدر أول خلاف بين مصر ودول الإيجاد .

- وفى نهاية عام ١٩٩٦ م وبداية عام ١٩٩٧ م تدخلت ثلاث من دول الإيجاد تدعمها تزامنياً بصورة مباشرة في النزاع المسلح في السودان ، حيث شاركت قوات أوغندا وإريتريا وأثيوبيا في حملة عسكرية شنتها قوات المعارضة بغرض تشديد الضغط العسكري على الحكومية وإسقاطها وعلى الصعيد الإقليمي عارضت دول الإيجاد أي مجهود للوساطة من طرف إقليمي أو دولي ، وفى هذا السياق أكدت الخارجية الإريترية في بيان لها في ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٩ م على ضرورة عدم توسيع مبادرة الإيجاد لتشمل المعارضة الشمالية ، كما لو كانت مبادرة عربية في تقابل الإيجاد الأفريقية سيأتي بنتائج عكسية في إشارة ضمنية للتحفظ على المبادرة المصرية الليبية ، وهو نفس الموقف الأمريكي وموقف الحركة الشعبية لتحرير السودان وفى السياق نفسه تحفظت دول الإيجاد على اللقاءات السرية التي رتبتها الترويج في عام ١٩٩٤ م، وعارضت مجهودات سويسرا وغيرها ، كما رفضت مساعي جنوب أفريقيا ورئيسها (مانديلا) لكسر الجمود في العملية السلمية عام ١٩٩٧ م .

ومن هذا المنطلق يعتبر بعض المتهمين بالشأن السوداني أن وساطة الإيجاد

تحولت عملياً إلى وصاية دولية على السودان حولت السودان إلى محمية ومنطقة نفوذه لها فمن الناحية النظرية على الأقل لا يحق لغير دول الإيجاد التدخل في شئونه ، وكانت دولة الإمارات أول من التفتت إلى خطورة هذا الوضع وما يعينه من تغيب الدور العربي في المساعي الدولية الرامية لحل الأزمة السودانية ، ولهذا تقدم رئيس دولة الأمارات آنذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهان في عام ١٩٩٨م بمبادرة لرأى الصدع بين الحكومة والمعارضة الشمالية ولقيت المبادرة الإماراتية ترحيباً من الحكومة وبعض أطراف المعارضة ، ولكنها لم تتقدم بسبب ما بدأ أنه تحفظات مصرية ودولية وتتميز المبادرة الإماراتية عن المصرية والليبية في أن الأولى ركزت على المعارضة الشمالية ، وبالتالي تجنبت الاعتراض عليها لعدم تعارضها مع مبادرة الإيجاد ، كما تجنبت تعويق حركة التمرد الجنوبية ، وأن المحادثات والمفاوضات التي تتم برعاية أو بتدبير الإيجاد بكل تفاصيلها ليست سهلة وخاصة أن الجانب الحكومي يفاوض على أساس وحدة السودان وليس على أساس المرحلة الانتقالية، وقد تساهمن سنوات حتى يجرى استفتاء المصير ، بينما وفد الحركة الشعبية يفاوض وكأن التقسيم بعد المرحلة لانتقالية واقع لا محالة ولهذا يرسم ملامح حدود الدولة المنتظر إعلانها وعلى هذا الأساس فإن هناك إلحاحاً بل وتصميماً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان بعدم الاكتفاء بالحديث عن الجنوب بموقعة الجغرافي الذين يعرفونه حيداً ، والمعروف من جانب جميع القوى والأطراف الداخلية والدولية ، وإنما الواقع يشير إلى أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تتحرك باتجاه خلق واقع جديد يضمن لها التحرك من موقع كونها تمثل أقلية في إطار السودان الموحد ، وفى إطار الجنوب بمفرده إلى التحرك باتجاه توسعي انطلاقا من الجنوب وباتجاه الشرق والغرب السوداني وهو الأمر الذي يتيح لها التحول إلى وضع المسيطر على أغلبية الأقاليم السودانية أرضاً وسكاناً ، ومن ثم يكون من السهولة واليسر في مرحلة تالية الأطباق على مجمل الأقاليم السودانية وتحقيق الحلم الجنوبي المتمثل في السودان الموحد ولكن تحت سيطرة الجنوبيين وبمباركة من قوى المعارضة

السودانية ومنطقة الإيجاد ومنتدى شركاء الإيجاد بالخارج ومعاملة السودانيين في المستشفيات المصرية معاملة مواطن مصر من حيث التكلفة الاقتصادية .

- وفى قضية السلام في السودان هناك التزام سياسي بمصر في دفع عملية السلام، كما أن هناك أهمية للبعد الشعبي المتمثل في القطاع الخاص م (تجار - مزارعين - صناعيين) ومتابعة لتنفيذ الاتفاقيات العديدة المبرمة ومنها البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال السكة الحديد بين وزارة النقل في البلدين ، ومجال مذكرات التفاهم والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين ، فقد أشرفت اللجنة العليا على توقيع عدداً من هذه الاتفاقيات نذكر منها الآتي :

١- مذكرة تفاهم للتدريب بين هيئة النقل النهري بوزارة النقل بالسودان والهيئة العامة للنقل النهري بمصر .

٢- مذكرة تفاهم بشأن عودة البعثة التعليمية المصرية للسودان .

٣- البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم بين البلدين .

٤- مذكرة تفاهم في مجال التعاون الإعلامي بين مصر والسودان .

٥- مذكرة تفاهم بين وكالة السودان للأنباء ووكالة أنباء الشرق الأوسط في مجال الإعلام الإخباري .

٦- برنامج العمل التنفيذي بين وزارتي الصحة في البلدين .

٧- برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي بين البلدين .

٨- بروتوكول التعاون الفني في مجال الكهرباء بين وزارتي الكهرباء بالبلدين .

٩- البرنامج التنفيذي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين وزارتي التعليم العالي في البلدين .

- وفى إطار المشروعات المقدمة فقد تمت التوصية بإعداد دراسة لأوضاع

الشركات والهيئات المشتركة وذلك خلال اجتماع لجنة الخبراء التي عقدت بالقاهرة في ٣ ، ٤ / ٢٠٠٣ م والتي أوصت بتفعيل الشركات وتصفية بعضها والدعوة إلى تشجيع القطاع الخاص لتملك هذه الشركات بهدف إعطاء الدور الأكبر في مسيرة التكامل الاقتصادي للقطاع الخاص وهذه الشركات هي : .

١ - الشركة السودانية المصرية للتكامل الزراعي .

٢ - هيئة وادي النيل للملاحة .

٣ - الشركة العربية الأفريقية للمياه الجوفية .

٤ - الشركة السودانية المصرية للتعدين .

٥ - صندوق التكامل .

- وفى إطار المشروعات المقترحة أيضاً وفيما يتعلق بقطاع ابنية التحتية أكمل الجانب المصري الطريق الساحلي الذي يربط بين السويس - بور سودان على أن يكمل الجانب السوداني المتبقي من الطريق بين حلايب وبور سودان ، أما الطريق النيلي فقد أكمل الجانب المصري المسافة بين أسوان وتوشكي وتبقى مسافة مائة كيلو متر بينما يبحث الجانب السوداني توفير التمويل اللازم للطريق بين دنقلا وأرقين بطول ٤٣٢ كيلو والبالغ قدره خمسون مليون دولار أمريكي .

- وفى إطار المشروعات المقترحة كذلك ، فإن مصنع سكر النيل الأبيض لم يسدد الجانب المصري نصيبه في رأس مال المساهمة .

- وفى إطار مشروعات الأمن الغذائي فقد تم الآتي :

أ- تم تحديد مساحة خمسون فدان لزراعتها بالذرة الصفراء ليقوم الجانب المصري بتوفير التقاوي والتقنية المطلوبة وتدريب المزارعين ، كما تم تخصيص مساحة ثلاثين فدان زراعة تجريبية لمحصول البنجر السكري .

- وفى إطار الاتفاق الإطاري لصادرات اللحوم السودانية إلى مصر ، تم الاتفاق

على تصدير ثلاثة آلاف طن من اللحوم الحمراء إلى مصر، وتم التوقيع على اتفاق الاشتراطات الصحية البيطرية في سبيل تنفيذ ذلك بتولي السيد النائب رئيس جمهورية السودان لرئاسة اللجنة الوزارية التي تعمل على تذليل العقبات إمام أنفاذ صفقة صادرات اللحوم لمصر .

- واستعرض الباحث السوداني إمكانية التنمية في السودان موضحاً الآتي :

- شهدت السودان خلال سنوات الإنقاذ تطوراً وتحسناً ملحوظاً في كافة المجالات بفضل السياسات والخطط والبرامج التي تم تطبيقها ومن بينها انتهاج سياسة التحرز الاقتصادي رغم الظروف غير المواتية المتمثلة في انقطاع المساعدات الخارجية وظاهرة الجفاف والتصحر حيث كان معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي سالباً في الثمانينيات وتحول إلى معدلات موصية وعالية في التسعينات والألفية الجديدة .

- سجلت القطاعات الاقتصادية الرئيسية متوسط معدلات نمو سنوية خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤ م بلغت في القطاع الزراعي ٩.٨ ٪ القطاع الصناعي ٩.٩ ٪ والقطاع الخدمي ٢.٧ ٪ .

- أما نمو معدلات الاستثمار فقد تميزت السنوات من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٤ بارتفاع في معدلات الناتج المحلى الإجمالي تراوحت بين ١٧.٤ ٪ إلى ٢٤ ٪ وتركزت في قطاع الطاقة والتعدين بنسبة أكبر يليه القطاع الصناعي ثم الخدمات الاقتصادية وبنسبة أقل من ٤ ٪ في القطاع الزراعي .

- بلغ حجم الاستثمارات المصدقة للربع الأول من عام ٢٠٠٦ أكثر من ألفين مليار دولار حيث تجاوزت الاستثمار المصدقة للجانب الوطني ألف مليار وأربعمائة مليون دولار ، فيما بلغت الاستثمارات الأجنبية ٢٢٥ مليار دولار والأجنبية المشتركة ٤٣٢ مليار دولار لذات الفترة .

- يشير تقرير صادر عن وزارة الاستثمار في السودان إلى أن المشاريع المصدقة

لهذه الفترة قد بلغت ٤٣٤ مشروعاً مشتركاً .

- اتسمت سياسات الدولة الخاصة بتشجيع الصادرات وذلك من خلال إلغاء الضرائب والرسوم على بعض الصادرات وتيسير إجراءات الصادرات .

هذا هو الواقع وما تزخر به السودان من مواردها هائلة تتمثل في الأراضي الشاسعة والمناخات المتعددة ، وما يميز السودان من أراضى زراعية خصبة ومياه وفيرة وثروة حيوانية كبيرة ومقنوعة ، كما أن ظهور البترول قد منع السودان بعداً اقتصاديا هاماً ، فازدادت أهمية السودان في مجال الاستثمار الذي تعاظمت فرصة باكتمال عملية السلام في السودان والتي أضافت بعداً مؤثراً للاستثمار ، وفى إطار تشجيع الاستثمار وضع قانون تشجيع الاستثمار لسنة ١٩٩٩ م وتعدل عام ٢٠٠٣ وهو قانون مرن فيه كافة الامتيازات المشجعة للمستثمرين .

- هذا ويتمتع القطاع الخاص في السودان باهتمام الدولة مما كفل له الحرية في ممارسة النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية وهو قطاع مؤهل وراغب في المشاركة في مشروعات التنمية وله تنظيماته الإدارية المتمثلة في اتحاد أصحاب العمل وغرف التجارة والصناعة السودانية التي تبذل جهداً مقدراً لدعم دور القطاع الخاص وزيادة مساهماته وتقوم الغرف التجارية والصناعية بتوفير المعلومات للمستثمرين واطلاعهم على الأنظمة والقوانين والإجراءات وتمكينهم من التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة .

- هذا وتشمل مجالات الاستثمار في السودان الأتي : .

أ- المشروعات الزراعية وتشمل : .

١- المشروعات الزراعية المروية على ضفاف النيلين الأبيض والأزرق .

٢- خدمات الري .

٣- مشروعات زراعية مروية بالمياه الجوفية .

٤- تكامل تربية الحيوان في الدورة الزراعية .

٥- الاستثمار في المجال البستاني .

٦- التوسع في المشاريع الزراعية المطرية بتأهيلها وإعادة تنظيمها .

٧- التوسع الأفقي في إنشاء مشروعات جديدة للمحاصيل النقدية كالحبوب الزيتية والقطن والذرة وقطاع الغابات .

ب – الثروات الحيوانية وتشمل : .

١- تسويق الماشية واللحوم الحمراء والتوسع في إنتاج اللحوم البيضاء .

٢- إنتاج الألبان خاصة في السهول الوسطى للسودان واستخدام التقنيات الحديثة .

٣- صيد الأسماك وتسويقها بإنشاء شركات تعمل وفق أساليب حديثة واستزراع الأسماك في المياه العذبة ومياه البحر الأحمر وتجهيزها بالمبردات ووسائل النقل .

٤- مشاريع إنتاج الدواجن .

٥- مشاريع الخدمات البيطرية المتكاملة في المناطق التقليدية لتربية الحيوان بما في ذلك مراكز تحسين السلالات وإنتاج اللقاحات وإنشاء المحاجر البيطرية المتكاملة وتأسيس المستشفيات العلاجية الثابتة والمتحركة .

جـ – مجال الصناعة والتعدين ويشمل :

أما في مجال الصناعة فهنالك أربعة قطاعات فرعية هي التعدين ، الصناعة التحويلية ، الكهرباء والمياه ، قطاع التشييد .

- قطاع التعدين / يزخر بمعادن مثل الكروم (النيل الأزرق منطقة الأنفسنا جنوب دارفور ، حفرة النحاس وولايتي كسلا والبحر الأحمر .

الزنك (البحر الأحمر) النضة (البحر الأحمر) الفوسفات (جنوب كردفان)

أبو جبيهة وشرق العباسية ، التنجستين (البحر الأحمر دراديب ، جبل أيوب)

الخام والحجر الجيرى (ولاية النيل الأبيض وولاية نهر النيل وشمال كردفان)

الذهب يوجد بمناطق مختلفة مثل ولايات النيل الأزرق الشمالية ، نهر النيل ، البحر الأحمر وشمال وجنوب دارفور وغرب الاستوائية ، المايكا (نهر النيل ، مثلث برير أبو أحمد، الكاب) الجرانيت (البحر الأحمر ومنطقة البطانة وجبال التاكا ، الملح(البحر الأحمر بنسبة نقاء عالية) .

د – مقومات التصنيع في السودان :.

١ – الموقع.

٢ – الموارد (القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني) بالإضافة إلى المواد التعدينية .

٣– الأيدي العاملة .

٤ – الاتفاقيات الدولية والإقليمية الثنائية .

٥ – الاستقرار السياسي والاقتصادي .

هذا ويتكون هيكل قطاع الصناعة التحويلية في السودان من ٢٢ نشاطًا رئيسيًا و٨٢ نشاطًا فرعيًا أهمها الأتي : .

١ – الصناعات الغذائية .

٢ – قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

٣– قطاع دباغة الجلود والمنتجات الجلدية .

٤ – قطاع الأخشاب والصناعات الخشبية وصناعة الزوارق ومنتجات الطباعة والنشر .

٥- قطاع الصناعة الكيميائية .

٦- الصناعات المعدنية الأساسية .

كما أن مجالات الاستثمار في قطاع البنية الأساسية والمرافق الخدمية متنوعة ومتعددة منها السكك الحديدية ، الطرق البرية ، الكباري العلوية والأنفاق ، الطرق المائية الداخلية ، الطيران المدني ، النقل الجوى ويشمل الاتصالات والخدمات التعليمية والصحية .

هذا وقد أعدت وزارة الاستثمار بالسودان خارطة استثمارية وهى وثيقة تحتوى على كل الموارد المتاحة في السودان والتي يمكن استغلالها اقتصادياً وتطرح للمستثمرين وتهدف إلى استغلال الموارد الاقتصادية بالصورة المثلى والمرشدة تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد .

وينتهي بعض الباحثين السودانيين إلى أن ما تحقق من إنجاز حتى الآن يعد رصيداً جيداً رغم التأخير في إنجاز بعض المشروعات المهمة لانشغال الجانبين في مصر والسودان بالتطورات السياسية والاقتصادية .

- الدعوة لمجابهة العوامل التى عطلت مسيرة التكامل بين البلدين سواء المرتبط منها بعوامل عدم الاستقرار أو ما ارتبط منها بالمتغيرات الإقليمية والدولية .

- التأكيد على أهمية جدولة مشروعات التكامل (الأمن الغذائي والبني التحتية) بسقوف زمنية معلومة وتتم مراجعتها بفرق عمل مشتركة يتم الاتفاق عليها في اجتماعات اللجنة المشتركة العليا في دورتها المقبلة .

هذا ويشير الباحث المصري / محمد عبد المنصف محمود سليمان مهندس زراعي ومستشار إعلامي لمركز بحوث الصحراء في بحثه المقدم إلى ندوة التكامل المصري السوداني – بمعهد البحوث الأفريقية في أكتوبر ٢٠٠٦ م إلى أن قطاع الزراعة يمثل محور ارتكاز للتنمية في كل من مصر والسودان فهو يمثل ٢٠ ٪ من

إجمالي الناتج المحلى وحصيلة صادرات مصر ويستوعب ٣٤ ٪ من قوى العمل ، كما يستوعب ٨٠ ٪ من قوة العمل في السودان وحوالي ٨٠ ٪ من صادراته ويساهم بحوالي ٣٧.١ ٪ من إجمالي الناتج المحلى للسودان ، ولذلك فالتعاون في قطاع الزراعة أمر لا غنى عنه فالموارد البشرية والطبيعية في كلا البلدين ضخمة ويعول عليها الكثير كأن الأمر يحتاج إلى تدبر أهم المشاكل التي تعوق عملية استصلاح واستزراع بل والاستثمار الزراعي في السودان ومنها سوء البنية الأساسية – ارتفاع سعر الطاقة – عدم وجود ربط برى بين مصر والسودان وبالتالي بين السودان وباقي الدول العربية وضعف فرص التنمية الزراعية ذات الاحتياجات البسيطة والتي تتيح للمستثمر المتوسط والصغير فرص الاستثمار الزراعي .

ومن ثم يشير إلى عدة توصيات أهمها : .

١- ضرورة جعل الولايات الجنوبية والوسطى ثم الغربية على رأس أولويات التعاون بين البلدين نظراً لوفرة الأمطار بها بصورة تسمح معها بانزراعة المنتظمة على مدار العام .

٢- حتمية أخذ رأى الجنوبيين في أي مشاريع تنمية مشتركة لأن مصادر المياه تمر بأراضيهم ومن ثم ضرورة وجود مصلحة واضحة ومحددة لهم من تلك المشاريع .

٣- لا بد من مشاركة دول الجوار في عمليات التنمية سواء مالياً أو فنياً وبخاصة ليبيا وتشاد حيث يوجد حوض جوفى يجمع هذه الدول ويمكن استثماره بصورة جيدة .

٤- لا بد من العمل خلال شركات كبيرة، وأن يتم التعاون من خلال برنامج واضح لهذه الشركات مع ضرورة وجود لجنة مشتركة من الشركات الكبرى ولجنة تمثل كل الجهات الحكومية التي يتم التعامل معها في الدولتين حتى تستقر عمليات التنمية إدارياً والاتجاه المستثمر في دواوين الحكومة .

٥- اشتراط وجود مهندسين تنفيذيين سبق لهم تنفيذ مثل تلك المشروعات حتى لا تضيع الموارد هدراً .

٦- حتمية التنسيق مع بعض القوى العظمى حتى لا يحدث إجهاض لعملية التنمية قبل قيامها وخاصة في مجال التكنولوجيا .

٧- ضرورة إدراج برامج التعاون المصري السوداني على رأس أولويات الإعلام في كلا الدولتين مع عرض أفلام تسجيلية ووثائقية في التليفزيون من وقت لأخر لزيادة الترابط بين شعبي البلدين .

٨- ضرورة إيجاد حل لأزمة النقل الداخلي لتسهيل عمليات التصدير .

٩- نظراً لارتباط السكان في كلا البلدين بالنيل فلابد وأن تأخذ هذه المشاريع شكلاً جديداً يقوم على إعادة هيكله التوزيع السكاني في كلا البلدين ن فمصر لديها أربعة آلاف قرية حول النيل بينما يوجد لدى السودان ٦٥ ألف قرية يصل تعداد بعضها إلى بعض ٢٥٠ فردًا فقط ولذلك فلا بد من التوجه للصحراء في كلا البلدين وهو ما يتطلب توعية المواطنين بحتمية ذلك الخيار مع ترتيب أولويات المشاريع بما يحقق هذا الهدف في المدى البعيد .

- هذا وينوه الدكتور / محمود أبو العينين أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة إلى أن جامعة القاهرة هي أحد أهم مؤسسات المجتمع المدني والتي قامت بدور تاريخي في خدمة كل من المجتمع المصري والمجتمع السوداني ، كما كانت أحد أهم أدوات توثيق العلاقات بين البلدين أي منذ عام ١٩٥٥ م وذلك من خلال التعليم العالي والاستثمار في التنمية البشرية في القطر الشقيق وخلق بيئة ثقافية مواتية للتنمية وروابط الوحدة الطبيعية والتاريخية القائمة بين مصر والسودان ومما لا شك فيه أن ما تم الاتفاق عليه بين مصر والسودان في مجال برامج التعليم العالي يعتبر مهماً ، غير أن أهم المشاكل التي تواجه هذه البرامج حول البطء في التنفيذ وبطء الجهود التي تتعلق بإزالة العقبات والقيود حول هذا

البرنامج الذي يزاوله الاستمرارية والاتساع فاندور الذي تلعبه الجامعات عموماً وجامعة القاهرة على وجه الخصوص دوراً مهماً ولا يجب الاستهانة بـه خاصـة في مجال نشر التعليم والتنمية البشرية والإسهام في التنفيذ خطط التنميـة في الـدولتين الشقيقتين ، غير أننا ما زلنا نطمـع في المزيـد أو كمـا قـال السـيد / أحـد إبـراهيم الطاهر رئيس المجلـس الـوطني السـوداني في اجتماعـات الـدورة الثالثـة للجنـة البرلمانية المشتركة في مارس ٢٠٠٦ م (ما زلنا نطمع في انفتاح أكبر بـين البلـدين الشقيقتين ولا يقتصر على الأدوار الرسمية فحسـب في التعـاون في مجـال التعلـيم والبحث العلمي ورفع القدرات وإنشاء المؤسسات التعليميـة) وإنمـا فـتح الأبـواب أمام التواصل الثقافي الشعبي ، بما يدخره الشعبان في الكنوز الثقافية والمعرفة الفكريـة في وقت ما زالت فيه الفواصل والحدود بين الشعوب ... فالتواجـد الثقـافي السـوداني المصري لا يزال في مقام الرسميات بما لا يلبى هذه الطموحات الكبيرة .

هذا ويشـير د / بـابكر محمـد تـوم (سـوداني)في مـؤتمر التكامـل المصـري السوداني بمعهد البحوث الأفريقية بالقـاهرة الـذي عقـد يـومي ٢٩- ٣٠ أكتـوبر ٢٠٠٦ في بحثـه عـن مؤسسـات التكامـل والخطـة العشـرية ٢٠٠٣ / ٢٠١٣ إلى استعراض الأمن الغذائي في إطار الإستراتيجية التكامليـة حيـث تـتم فيـه حصـر الموارد الطبيعية الموجـودة بالبلـدين مـن أراضـى وغابـات ومراعـى والمـوارد البشرية وأهم مقومات التكامل الزراعي ، كما استعرضت الإسـتراتيجية المـوارد المتوفرة ومدى تكاملها ومقدرتها على الإسهام في تحقيق التكامـل المنشـود بـين شعبي وادي النيل .

وتناولت الإستراتجية أهم التحديات التي تواجه الزراعة في ضوء المستجدات المحليـة والإقليميـة المتمثلـة في بنـي سياسـات التكييـف الهـيكلي والإصـلاح الاقتصادي والخصخصـة وتفعيـل دور الدولـة في الإنتـاج وتوسـيع دور القطـاع الخاص .

***

وتتمثل أهم التحديات في الآتي :

١- مواجهة أي نمو زراعي إضافي لمقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية لتخطى مرحلة الفقر مما يعنى ضرورة بناء القطاع الزراعي بأقل تكاليف وأعلى درجة كفاءة لمقابلة المنافسة العالمية .

٢- المحافظة على الموارد عن طريق تأمين التوازن الرشيد .

٣- استكمال الإصلاح الاقتصادي والهيكلي للزراعة وكذلك تحسين الكفاءة الإدارية والتمويل والإرشاد والبني التحتية .

٤- تنشيط حركة التبادل للمنتجات الزراعية ومواصلة السعي نحو تكامل زراعي بين البلدين واتخاذ التدابير اللازمة لواجهة التكتلات العالمية .

- كما تطرقت الإستراتيجية لأهمية العناصر اللازمة لمقابلة هذه التحديات وهى

١- ضرورة الاحتماء والارتقاء بآليات الخصخصة .

٢- التفكير في الصناعات الحرة .

٣- أثر تخفيض الضرائب على الزراعة .

٤- معالجة شاملة لكل عناصر الإنتاجية .

- أما عن التوجهات المستقبلية للسياسات التكلفية لاتفاقية تحرير التجارة الزراعية الدولية فإنها تتشكل في الأتي :

١- استنباط الأصناف الأكثر مقاومة للظروف الطبيعية .

٢- تنفيذ سياسات تستهدف ترشيد واستخدام وإدارة الموارد .

٣- تطوير البنايات التحتية للزراعة والإرشاد والسياسات الداعمة للبيئة والتمويل الرأسمالي والموسمي وسياسات الصادرات .

٤- اتباع سياسات هيكلية لتحسين البحوث الزراعية والأرصاد والسياسات البيئية والتمويل الرأسمالي وسياسات لسوق .

- كما تطرقت الإستراتيجية إلى أفق الاستثمار في الإنتاج الزراعي في مجال إنتاج الحبوب الزيتية ومشاكلها وحصرها وإمكانية ترقية الإنتاج التكاملي .

- كذلك في مجال التعاون في إنتاج الغلال والبقوليات مثل القمح والذرة الرفيعة والدخان والذرة الشامية والأرز والبقوليات والأعلاف والسكر وإنتاج الخضر والفاكهة والقطن .

هذا ويؤكد الباحث المذكور أن الإستراتيجية قدمت إمكانية تطوير آفاق الإنتاج الحيواني حيث أن الثروة الحيوانية من أهم الموارد المحلية التي تستحوذ عالية من عملية التبادل بين البلدين أهمية ذلك في اقتصاد وسد الفجوة الغذائية للحوم خاصة وأن هناك زيادة في الطلب على اللحوم السودانية ذات الجودة والمواصفات الصحية الجيدة والاعتماد على المراعى الطبيعية .

- كما ظهرت الإستراتيجية الصناعات والخدمات التي تتبع تواجد الثروة الحيوانية مثل خدمات الذبيح وإنشاء المسالخ والنقل البرى للماشية واللحوم وفى مجال تصنيع وإنتاج الألبان وكذلك ناقشت الإستراتيجية إنتاج الأسماك خاصة في جنوب السودان ومدى تمتع هذه المنطقة بنوعيات مختلفة مناه وتحديد ومعالجة معوقات الإنتاج والتسويق ، كما تناولت الإستراتيجية قطاع الدواجن وإمكانية التوسع فيه والمعوقات والمشاكل للقطاع وإيجاد مقترحات للحلول .

- هذا وتعتمد إمكانية تطوير التصنيع الزراعي على الاعتماد على المنتجات الزراعية الهائلة بالسودان وتوظيف الطاقات الموجودة لتحقيق الطفرة الصناعية بالسودان والاستثمار في التصنيع الزراعي (صناعة السكر) تعليب الخضر والفاكهة ... إلخ .

- وتناولت الإستراتيجية التمويل لمشروعات التكامل المتمثلة في الآتي :

١- المشروعات التي تقوم بها الدولتان .

٢- مشروعات البنية الأساسية بين البلدين في مجال الزراعة والصناعة والخدمات وعلى أن يكون التمويل في شكل :

١- تمويل طويل الأجل بكافة طرقه ووسائله المستحدثة .

٢- تمويل قصير الأجل (مصر في التمويل العمليات الجارية والتجارة) .

- وتناولت الإستراتيجية البني التحتية باعتبارها من العوامل الهامة لإنجاح التكامل بين البلدين بقصد إيجاد مشروعات بنية أساسية فاعلة وهادفة في مجالات النقل والاتصالات والطاقة والمياه والبحوث .... إلخ لتعزيز وتقوية الجوانب الاقتصادية التجارية والاجتماعية لتسهم جملة في خلق تكامل وشراكة قادرتين على مواجهة التحديات والصعوبات لتصل إلى التكامل الاستراتيجي المنشود ، ويشمل قطاع البني التحتية على الآتي :

- **قطاع النقل – قطاع الاتصالات – قطاع الكهرباء :**

وقد تم وضع رؤى وأهداف كلية في هذا القطاع بقصد ربط البلدين بكل الوسائل الممكنة بأعلى سرعة وأقل تكلفة ، كما تم تقييم الوضع الحالي للطرق الحيوية للتكامل والتي لها دور هام في إحداث تطوير كبير في العلاقات بين البلدين ودول الجوار والعالم الخارجي وذلك يتمثل في الآتي :

١- إكمال تشيد الطريق الساحلي السويس – بور سودان .

٢- إيجاد التمويل لإكمال طريق حلفا – دنقلا .

٣- توفير شبكة متكاملة للنقل بجميع مكوناته ووسائله .

٤- جذب القطاع الخاص في البلدين .

٥- توفير خدمات الاتصالات ذات جودة عالية .

٦- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في مجال الكهرباء بين البلدين .

٧- تفعيل دور البرامج للتدريب ورفع القدرات .

- **أما وسائل تحقيق الإستراتيجية وتتمثل في الآتي :**

١- استقطاب مصادر التمويل المختلفة .

٢- تشجيع الاستثمار على طريق BoT ومنح المستثمرين المصريين والعرب ميزة تفضيلية .

٣- تشجيع قيام مشروعات متكاملة تساعد في دعم الأمن الغذائي وتطوير النقل الداخلي بين البلدين .

٤- تشجيع قيام الكيانات المشتركة بين البلدين في مجالات ووسائل خدمات النقل والكهرباء بقصد تقديم أفضل الخدمات المتطورة للبلدين .

٥- توحيد المواصفات والمقاييس المعيارية في البلدين .

هذا وتناولت الإستراتيجية القطاع الثقافي والفني وهذا القطاع يعتبر البنية الأساسية التي تستنفذ من خلالها بقية القطاعات وذلك عن طريق فتح قنوات متنوعة تربط بين البلدين فكرياً وثقافياً واجتماعيا وحضارياً استنادا إلى المورثات التاريخية والتقارب الجغرافي للعبرة بالماضي والاستفادة منه في المستقبل .

وتهدف استراتيجية هذا القطاع إلى الآتي :

١- الاهتمام بالتنمية البشرية الشاملة وبناء القدرات في كافة المجالات .

٢- وضع الخطط المحكمة وبرامج التنمية الاجتماعية البشرية المتوازنة لرفعة وتقدم شعبي وادي النيل .

٣- العمل على تطوير المجتمع بالمشاركة بالحرية الفردية بقصد الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة .

٤- تنشيط حركة المجتمع الثقافية (مسرح – نشر – سياحة – إعلام).

٥- بناء قدرات بشرية مؤهلة علمياً وملمة بقضايا العلوم والتقانه واستخدامها لمواكبة المتطلبات بصور مثلى .

٦- إرساء نظام إعلامي تبادلي يحافظ على موروثات الشعبيين .

٧- تمكين المواطنين في البلدين للاستيعاب السليم بمفاهيم الشورى والديمقراطية والفهم الصحيح لحقوق الإنسان وواجباته ضمن إطار السياسة التربوية والمصلحة الوطنية .

- هذا وقد صدر عن المؤتمر الذي عقد بمعهد البحوث الأفريقية بالقاهرة عدة توصيات على الوجه التالي : .

مستقبل التكامل المصري السوداني في ظل الأوضاع والتحديات الراهنة

الذي ينظمه مركز البحوث الأفريقية بالتعاون مع حزب المؤتمر الوطني السوداني يومي الأحد والاثنين ٢٩ – ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦ م وبعد نقاش على مدى اليومين نوقشت ٢٩ ورقة بحثية قدمها الجانبان المصري والسوداني ، خلال سبع جلسات انتهى المؤتمر بعدد من التوصيات المهمة تتلخص في الآتي :

١- عقد مؤتمر سنوي بشكل منتظم لمتابعة مسيرة التكامل المصري السوداني ، على أن يعقد بالتناوب بين القاهرة والخرطوم .

٢- نشر الوعي بالتكامل على مستوى شعبي وقيام الإعلام في البلدين بالتنسيق في هذا الموضوع .

٣- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع لخاص للقيام بدورهما في تنشيط حركة التكامل بين البلدين .

٤- يؤكد المؤتمر على أن التكامل يمثل مصلحة مصرية سودانية عليا تعلو على الخلافات الحزبية والقبلية الضيقة ، ولا بد من وضع سياسات وصيغ تمنع

تأثير هذه الاعتبارات الضيقة سلباً على التكامل في كلا البلدين .

٥- إن الفترة الراهنة تشهد تحديات كبيرة أمام السودان وأمام مصر ، ومن ثم لا بد من الإسراع في معدل العملية التكاملية وتكثيف حركتها بشكل يجعل من الصعب على أي قوة سياسية أو قوة سياسية أو قبلية داخلية أن تتحدى التكامل وتهدم العلاقات المتميزة بين مصر والسودان .

٦- على البلدين توظيف التكامل لاحتواء وحل الأزمات في السودان وتحقيق الاستقرار الداخلي هناك حتى لا تتصاعد هذه الصراعات وتتسبب بتداعياتها المختلفة في تهديد المصالح العليا للسودان ومصر .

٧- الإسراع في إقامة جامعة القاهرة فرع الخرطوم والتعجيل ببدء الدراسة بها مع التخطيط لتأسيس معهد مصري سوداني للتكامل يعنى بالدراسات التكاملية بين البلدين على قرار المعهد الخاص بأمريكا اللاتينية .

٨- تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي المصرية في السود ن وسرعة إنشاء جامعة الإسكندرية في جوبا مع التوسع في نشر هذا النموذج في أقاليم السودان المحتاجة إلى ذلك (أقاليم الأطراف) .